تفريغ الدرس الثامن من شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رجب

قال الشيخ علي الرّملي –حفظه الله تعالى–:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فاليوم معنا درس جديد من دروس شرح "القواعد والفوائد" التي ذكرها ابن رجب –رحمه الله– في العلل، وقفنا في الدرس الماضي عند **تدليس التسوية** بعد أن انتهينا من **(ذكر من روى عن ضعيف، وسماه باسم يتوهم أنه اسمه ثقة)**.

قال المؤلف –رحمه الله–: (وأما من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكلية فهو نوع تدليس) عرفنا التدليس في كتب المصطلح، ودرسناه هناك بما فيه الكفاية، لا داعي للإعادة.

قال: (ومنه ما يسمى التسوية) أي: تدليس التسوية، وهونوع من أنواع التدليس.

قال: (وهو أن يروي عن شيخ له ثقة، عن رجل ضعيف، عن ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط) هذا الذي عرَّفناه في المصطلح سابقا، يروي الراوي عن شيخه الثقة، ثم يسقط شيخ شيخه لأنه ضعيف، ويكون شيخه قد سمع من الشيخ الأعلى، يكون سمع من شيخه الضعيف، ومن شيخ شيخه أيضا، فعندما يسقط الضعيف يوهمك أن شيخه قد رواه عن الشيخ الثقة الأعلى.

قال: (وكان الوليد بن مسلم، وسُنيد بن داود وغيرهما يفعلون ذلك) وكان الوليد بن مسلم من أشهر من يفعل هذا النوع من التدليس، وهو تدليس التسوية؛ لذلك لا نقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث بينه وبين شيخه، وبين شيخه وشيخ شيخه، أقل الأحوال أن يصرح بالتحديث في طبقتين، وبعض العلماء اشترط أن يصرح بالتحديث في الإسناد كله.

قال: (وذِكر أفراد الأحاديث التي فُعل فيها ذلك يطول جداً) يعني: لو أراد أن يبين لك الروايات التي حصل فيها تدليس التسوية، طال الكلام.

قال: (لكن نذكر بعض الأسانيد، التي كان رواتها يسقطون منها الضعيف غالباً:) يذكرها لك كالأمثلة.

قال: (فمن ذلك رواية عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج عن صفوان بن سُلَيْم:

قال أبو عثمان البَرْذَعِي: سمعت أبا مسعود، أحمد بن الفرات، يقول: رأيت عند عبد الرزاق، عن ابن جُرَيْج، عن صفوان بن سُلَيْم أحاديث حساناً، فسألته عنها، فقال: أي شيء تصنع بها؟ هي أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى) يعني: الأسلمي المتروك (قال أبو مسعود: فتركتها، ولم أسمعها. انتهى).

قال: (ويقال: إن ابن جُرَيْج كان يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى، وكذلك أحاديث ابن جُرَيْج، عن المطلب بن عبد الله بن حَنطَب) يعني هذا الإسناد: "عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج عن صفوان بن سُلَيْم" قد أسقط منه عبدالرزاق إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، يكون الإسناد: "عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي عن صفون بن سُلَيْم" هكذا الإسناد يكون، وإبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي هذا متروك.

(قال ابن المديني، لم يسمع منه، وإنما أخذ حديثه عنه عن ابن أبي يحيى.

وقال ابن المديني ـ أيضاً ـ: "كل ما في كتاب ابن جُرَيْج أخبرت عن داود بن الحُصين، وأخبرت عن صالح مولى التوأمة، فهو من كتب إبراهيم بن يحيى) هكذا عندي ابن يحيى، وهو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي.

قال: (ومنها) أي: التي حصل فيها تدليس تسوية أيضا (رواية عَبّاد بن منصور، عن عِكرمة، عن ابن عباس، وقد قيل إنها كلها مأخوذة عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة. وله حديث في اللعان عن عكرمة.

قال أحمد: "إنما رواه عن ابن أبي يحيى"، وقد ذكرناه في أبواب اللعان، وله حديث آخر في الحجامة، وحديث في الاكتحال، وقد ذكرناهما ـ أيضاً ـ وقد سئل عنهما عباد فقال: حدثنيهما ابن أبي يحيى عن داود، عن عكرمة)

قال: (ومنها: أحاديث متعددة يرويها الحسن بن ذكوان، عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمرة عن علي، يرويها عنه عبد الوارث بن سعيد إنما رواها الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطي، وهو كذاب ـ متهم بالوضع عن حَبيب، ثم أسقط عَمْرًا من إسنادها. وكلها بواطيل قاله الإمام أحمد. وقال ابن المديني نحو ذلك) يعني: هذه تحفظ حتى لا تمر عليك في أثناء عملك في الحديث.

(وقال ابن معين: بين الحسن وحَبيب رجل غير ثقة، وقال أيضاً: لم يسمع الحسن من حَبيب، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه، وعمرو متروك.

وقد ذكرنا من هذه الأحاديث أحاديث متعددة متفرقة في الكتاب وبيّنا علتها.

وروى ابن جُرَيْج عن حَبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي مرفوعاً، حديثاً في كشف الفخذ. قال أبو حاتم: لم يسمعه ابن جُرَيْج من حَبيب، فأرى أن ابن جُرَيْج أخذه عن الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حَبيب.

وقال ابن المديني: أحاديث حَبيب عن عاصم بن ضمرة لا تصح إنما هي مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطي.

ولكن ذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني أنه قال في حديث ابن جُرَيْج هذا رأيته في كتب ابن جُرَيْج: أخبرني إسماعيل بن مسلم، عن حَبيب.

وحَبيب، قال أبو حاتم: لا تثبت له رواية عن عاصم.

وقد سبق ذكر حديث الفخذ في أبواب الأدب.

ومنها: أحاديث يرويها عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عُتبة بن حُميد، عن عُبادة بن نُسي، عن عبد الرحمن بن غَنم عن معاذ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد قيل أنها كلها مأخوذة عن محمد بن سعيد، المصلوب في الزندقة، المشهور بالكذب والوضع، وأنه أسقط اسمه من الإسناد بين عتبة وعبادة. ومن جملتها حديث المِنديل بعد الوضوء، وقد سبق في كتاب الطهارة) هذه التي ذكر هنا كلها أمثلة على ما حصل من تدليس التسوية، وبعض المدلسين الذين ذُكروا ضعفاء أصلا، وبعضهم ثقات، ولكن كما ذكرنا يشترط في رواية من ثبت عنه هذا التدليس أن يصرح بالتحديث في طبقتين، وينتهي الأمر إن شاء الله.

قال: **(ذكر من سمع من ثقة مع ضعيف فأخذ حديثه وهو لا يشعر:**

منهم: عثمان بن صالح المصري) يعني: ذكر من سمع من ثقة مع ضعيف فأخذ حديثه وهو لا يشعر، أخذ حديث الضعيف وهو لا يدري، هو يريد حديث ثقة، وسمع من الثقة لكن كان أيضا معه ضعيف، فأخذ من الضعيف وهو لا يشعر.

(منهم عثمان بن صالح المصري:

قال البَرْذَعِي عن أبي زُرعة: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب) لماذا يقولون هذا؟ لأنه ما يقع في حديثه أحاديث مكذوبة، فيشك في أنه هو الذي يكذب فقال هنا وبسرعة: لا، عثمان ما كان

عندي ممن قال و(لكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نَجِيح) خالد نَجِيح هذا المصري كذاب كان يضع حديث قال: و(لكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نَجِيح فكان خالد إذا سمعوا من الشيخ) إذا سمعوا من شيخ معيّن (أملى عليهم ما لم يسمعوا فبُلُوا به) املى عليهم بعض الأحاديث التي هم يظنون أنها أحاديث الشيخ، وهو يكذب عليهم، يعطيهم أحاديث أخرى (وقد بُلِي به أبو صالح أيضاً، يعني: كاتب الليث في حديث زُهير بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر، ليس له أصل إنما هو من حديث خالد بن نَجِيح.

قلت: وهذا الحديث قد ذكرناه في فضائل الصحابة وذكرنا قول أحمد فيه إنه موضوع.

وكذا ذكر أبو زرعة وأبو حاتم في عبد الله بن صالح بن أبي صالح أن خالد بن نَجِيح كان يدسُّ له في كتبه أحاديث.

ومنهم: يحيى بن بُكير وغيره ممن سمع من مالك بعرض حَبيب) حَبيب هذا هو حَبيب بن أبي حَبيب الوراق، قال أبو حاتم: "متروك الحديث" وهذا كان يعرض الأحاديث على مالك وهم يسمعون.

قال: (ممن سمع من مالك بعرض حَبيب كاتبه) كاتب مالك.

(قال عباس وغيره: عن ابن مَعين: حَبيب كان يقرأ على مالك وكان يُخَطْرِف للناس، ويصفح ورقتين وثلاثة) يخطرف للناس: يقرأ قراءة سريعة، بشكل خاطف، فيجعل الصفحتين صفحة واحدة أو أكثر ويمشي.

قال: (قال يحيى: سألوني عنه بمصر فقلت: ليس بشيء.

قال: وكان يحيى بن بكير سمع بعرض حَبيب، وهو شر العرض) حَبيب كان يعرض الحديث على مالك، ويحيى بكير سمع على مالك من هذا، بهذا العرض.

(قال الأثرم عن أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون عليه الخطأ، وهو شبه النائم.

قال ابن حبان: امتحن أهل المدينة بحَبيب بن أبي حَبيب الوراق كان يدخل عليهم الحديث فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء انتهى.

وممن كان يستملي استملاء سيئاً إبراهيم بن بشار الرمادي كان يملي على الناس ما يحدث به سفيان بن عيينة بزيادة وتغيير، قاله أحمد ويحيى، ولكن لا أعلم من كتب بإملائه) **الاستملاء**: يعني: يحدث الشيخ، وهذا بشار يسمع الناس ويحدث من وراء الشيخ، فكان يزيد ويغير.

قال: (وقد روى قُتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد حديث الجمع بين الصلاتين في السفر. وهو غريب جداً فاستنكره الحفاظ ويقال: إنه سمعه مع خالد بن الهيثم فأدخله على الليث، وهو لا يشعر. كذا ذكره الحاكم في علوم الحديث، وقد سبق الكلام عليه مستوفى في كتاب الصلاة) هذا كله الكلام تجدونه في كتب العلل، وفي تراجم الرجال، فلذلك من يريد أن يشتغل بعلم الحديث لابد أن يمر على تراجم الرجال، ويحفظ بعض هذه الصور التي ذكرت، يعني: إذا كان الراوي ثقة ينبغي أن يحفظ أن هذا الثقة فيه عنده إشكال، إما عن شيخ معين، أو في حديث معين، أو في روايته عن أهل بلد معينين، ينبغي أن يكون حافظا لهذا، مش خلاص يحفظ أنه ثقة ويظل، ماشي خلاص هكذا، لا، وهذا يوقعه في الزلل، فينبغي أن يكون على اطلاع دائم بكتب العلل ، ويكثر من النظر فيها.

قال المؤلف -رحمه الله-: ([تخريج المتكلم فيه في الصحيح]) يعني: يوجد في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم، ونحن نعلم أن هذين الكتابين كل ما فيهما صحيح إلا بعض الأحاديث التي انتقدت عليهما، طيب، لكن في بعض الرجال متكلم فيهم، مخرج لهم في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم.

قال: (تنبيه: اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه) هذا أمر لا ينكر، موجود هذا (إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم) إذا متابعة واستشهاد فما فيه إشكال، هو يكون فيه ضعف خفيف، لكنه متابع، أو يصلح شاهدا، فهو مدعوم خلاص، ما فيه أي مشكلة في هذا الأمر (وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى) يعني: هو في نفسه ممكن يكون فيه ضعف، لكن الحديث من طريق أخرى صحيح ثابت، وإن كان الراوي ضعيفا، لكن الحديث مروي من طرق أخرى صح بذلك يخرجونه.

قال: (ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه) هذا السبب أنه جعله يخرج الحديث من طريق هذا الضعيف دون الثقة، مع أنه مروي الحديث من رواية الثقات لكن لماذا اختار هذا الضعيف بالذات قال: (ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو) إما أنه لم يقع له أصلا ما سمعه، إلا من طريق هذا الضعيف مطلقا، أو أنه عنده وسمعه من طريق أخرى من طريق الثقات، لكنه نازل ومن طريق الضعيف هذا عالي، خرج الطريق العالية، وترك الطريق بالنازلة؛ لأن الحديث عنده خلاص ثابت.

قال: (فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو، إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه) يعني: الحديث الآن مروي

من رواية الأعمش وهو محفوظ من رواية الأعمش ومعروف، ورواه عنه الثقات، لكن المؤلف صاحب صحيح مسلم مثلا لم يقف عليه، ولم يسمعه إلا من طريق نازلة برواية الثقات عن الأعمش، لكن برواية الضعفاء وقف عليه، أو سمعه بطريق عالية فيخرج الطريق العالية.

(قال أبو عثمان سعيد بن عثمان البَرْذَعِي: شهدت أبا زرعة وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري، في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة ذكرها) يعني: الآن أبو زرعة ينكر على مسلم إخراجه لبعض الضعفاء.

(قال: فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم) فماذا كان عذر مسلم اسمعوا الآن (فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم) إذن: هو يعلم أن هذه الأحاديث التي رواها عن هؤلاء الضعفاء، مروية بطرق أخرى عن الثقات، طيب لماذا خرجتها من طريق الضعفاء؟ قال: (إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع) يعني: بعلو، يعني: وقع الحديث عنده سمعه من طريق هؤلاء الضعفاء بعلو، ومن طريق الثقات بنزول قال: (ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك) بس أرويه من طريق الضعفاء؛ لأنها أعلى مع أن الحديث محفوظ عندي وثابت من طريق الثقات ما فيه إشكال.

قال: (وأصل الحديث معروف من رواية الثقات انتهى) هذا كلام صريح من مسلم في سبب إدخاله لبعض الضعفاء في صحيحه.

قال: (وهذا قسم آخر ممن خرج له في الصحيح على غير وجه المتابعة والاستشهاد، ودرجته تقصر عن درجة رجال الصحيح عند الإطلاق) فأنت تنتبه فليس كل رجل أدخل له وخُرِّج له في الصحيحين فهو ثقة، بل متكلم في بعضهم مضعف بعضهم بإقرار صاحب الصحيح

نفسه أنهم ضعفاء، ولكن إما السبب في إخراجه أن الحديث محفوظ عنده من طريق أخرى وأراد العلو، أو أن صاحب الصحيح ينتقي انتقاء من رواية الضعيف كما فعل البخاري

-رحمه الله- مع بعض من روى عنهم من الضعفاء، انتقى من أحاديثهم الأحاديث التي علم أنهم أتقنوها وحفظوها، فأخرجها في صحيحه، هذه من الأسباب التي دفعتهم إلى الإخراج الضعيف في صحيحهم، لكنهم يعلمون أن الحديث صحيح، والحديث يكون ثابتا عندهم لا إشكال والله أعلم.

والحمد لله، ونكتفي بهذا القدر، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ومنكم.